تولك قوله تعالى ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا او سيصلون سعيرا وهذا مخالف لظاهر مذهبه لان عنده المستهلك يكون على ملك المالك حتى لو صالح على المغصوب الهالك على اضعاف قيمته جاز عنده من ابتاع العين المغصوب او وهب له ثم ندم ولم يعرف ما لكه حتى يرد اليه فهو كاللقطة وحكمها قد مضى فصلها والله اعلم

شيئ من المأكولات لصغير فلا بأس بان يأكل منه والاحسن للمعلم وغيره من غير الوالدين ان يأكل مما في ايدي الصغار وان جمع معلم من الصغار دراهم فشارطهم فبسط عليهم زمانا ثم استعمله في بيعه لا بأس به لان ذلك تمليك من اباء الصغار ومثل هذا لا بأس في رجوع الهبة ولا بأس بارزاق القاضي من بيت المال كفاية ومئونة ان كان بيت المال جمع بحق فان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث اميرا من اصحابه الى بلد فيفترض له كفاية وابو بكر وعمر كانا ياخذان كفايتهما من بيت المال واجماع الامة على ذلك فان جميع بيت المال باطل لا يجوز الاخذ منه لان سبيل الحرام رده الى مالكه وان القاضي من بيت المال بمعاقدة وشرط فهو حرام لان القضاء اعظم

اعظم الطاعات فالاجرة على الطاعات لا يجوز قال الامام الزرنجي لا نصيب لغني من بيت المال الا ان يكون عاملا او قاضيا وليس للفقهاء نصيب الا لفقير فرغ نفسه ليتعلم الناس الفقه والقرآن معترض اهدى اليه مستقرضا ان علم انه اهدى لاجل قرضه او اشكل عليه فالافضل ان لا يقبل فاذا قبله لا بأس به لانه لو لم يكن مشروطا حالة القرض وان علم انه اهدى له لاجل قرضه فقبوله اولى لان قبول الهدية من حقوق المسلمين ولو كان بينهما مهاداة قبل قرض او كان بينهما صداقة او كان المهدي معروفا بالجود والسخاوة كان ذلك يقوم مقام العلم انه اهدى لاجل القرض معلم او مؤدب اهدى اليه والد الصغير شيئا في الاعياد والجمع لا بأس بقبوله ان لم يسأله ولم يلح عليه بل هو مستحب لانه بر قالوا في زمننا له ان يطلب ذلك ويجبر مثله ويحمله يأتي في الاجارة انشاء الله تعالى تعويذ اكتب فيه التوراة والانجيل والقرآن واخذ عليه مالا ويقول اني ادفع التعويذ هدية او هبة لم يحل له ذلك المال على الهدية حرام ان فتى اهدى عليه عبد مأذون شيئا قليلا او اضافه او

Copyright © King Saud University